تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور مايح شبيب ألشمري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تعد اغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولاسيما النفط ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد ألريعي في تمويل موازنة ألدولة وتوفير مستلزماتها ، وحالة كهذه جعلت البلدان النامية تدور في فلك أسواق النفط ، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية ، ومن المفترض إن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعه قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي .

إن استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط وعدم قابليتها للتنبوء سيكون النمط الذي سيسود السوق النفطية على المدى المتوسط والبعيد حسب توقعات المراقبين ، كما إن العوامل الجيوسياسية سيكون لها دور اكبر في تحديد الأسعار ، وحالة كهذه جعلت اغلب البلدان المصدرة للنفط ولاسيما العراق أسيرة لما يجري في السوق النفطية ، ففي حالة ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الاستهلاكي والترفية ، وفي حالة الانخفاض تعيش تلك البلدان حياة تقشفية ، وهذا يعكس ظهور ما يعرف بالأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي Dutch Disease ، وتظهر إعراض المرض الهولندي من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن إن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة ، إذ إن الزيادة في الدخل الناتج عن هذه الموارد الطبيعية يعمل على تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع الصناعي اقل تنافسية في التجارة العالمية وبما إن النفط يشكل 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في العراق فهذا يشير إلى إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز ، وتلك النسبة ترتب بما لايقبل الشك إنه مصاب بإعراض بل بمضاعفات المرض الهولندي ، وكحالة كهذه تعد مشكلة كبيرة تتطلب البحث والتقصي والإصلاح ، وإذا تم الجزم مسبقا بان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي مصاب بالمرض الهولندي ، فأن ذلك لايعفينا من ضرورة البحث والتحليل والتشخيص العلمي الدقيق بعيدا عن إطلاق الإحكام العامة . وعليه تنصب أهداف البحث بما يأتي :

١. معرفة الأسس النظرية للاقتصا د ألريعي والمرض الهولندي .
٢. تتبع آثار المرض الهولندي في العراق من خلال :-
أ. تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي .
ب. تحليل معدل التبادل الداخلي في العراق .
٣. وضع تصورات لعلاج المرض الهولندي باعتبارها ضرورة لإصلاح الاقتصاد العراقي .

وللوصول إلى أهداف البحث أتبعنا منهجا استقرائيا يعتمد على التحليل الاقتصادي للظاهرة المدروسة، انطلاقا من الأسس النظرية باعتبارها وسيلة للتشخيص والتحليل والاستنتاج .

وكان البحث مبوباً بمبحثين، تناول الأول: الأسس النظرية للاقتصاد ألريعي والمرض الهولندي ، إما المبحث الثاني فتناول تتبع أثار المرض الهولندي من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى حساب معدل التبادل الداخلي في العراق لتشخيص المرض الهولندي ، وشمل أيضا مقترحات لإصلاح الاقتصاد العراقي لعلاج ذلك المرض ، وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الأسس النظرية للاقتصاد ألريعي والمرض الهولندي

أولا : الاقتصاد ألريعي والدولة الريعية :

بالرجوع إلى معاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة ريع نجد إن أكثر المعاني مرتبطة بالزيادة و النمو ولكن للعمل في الأرض، وقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها احد عوامل الإنتاج، فالريع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة ، وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة ، وبشكل عام أطلق ريكاردو على الريع،بأنه" كل إشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة "[1] .

وتعرّف النظرية الاقتصادية الريع بذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشاً معيناً للربح. ومن زاوية أخرى يمكن تعريف الريع بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق. كما يؤكد آدم سميث على أهمية التمييز بين الأجر أو الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر والريع الذي ينتج عن السعر ، بمعنى يدخ ل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار ، وهذا الوصف يشير إلى اختلاف الريع اختلافاً جذرياً عن صور الدخل الأخرى [2]. وبرأينا هناك فرق بين الاقتصاد ألريعي ومصطلح الريع الذي يعني مقدار الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج .

لكن ما يشير إليه مصطلح "الريع" هنا إنما يشير إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

وقد استخدم تعبير الاقتصاد ألريعي أو الدولة الريعية على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية، والريع بحصر المعنى هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الأرض، لكن ثمة تعريف أوسع لكلمة الريع ، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعيه خارجية لبلد ما ، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا دوليا ك (قناة السويس) أو حين تكون ممراً لأنابيب البترول، أوقد تكون منطقة سياحية ، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناء عل ى ماتقدم يمكن تقسيم الريع إلى[3]:

- الريع الطبيعي: ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
- الريع الاستراتيجي:ويتحقق دلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية ، أوقد تكون كمنتجع سياحي.
- الريع التحويلي: ويشمل هدا الريع ماتتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن إشكال الدعم الأخرى.

ويميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع ، فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة ، في حين إن الثاني لايفترض كل ذلك وبالتالي فلا يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي ، إما الانتقاد الآخر الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد ألريعي ، فهو يوفر مداخيل للسكان من غير مشاركة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة ، إذن هو نشاط اقتصادي غير إنتاجي ، وعليه تعد الدول النفطية دول ريعيه من الطراز الأول كونها تحقق مداخليها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية ، أي إن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي ، كما إن ما يميز هذه الدول مشاركة نسبة 2 – 3 % من سكانها في تحقيق هذا الريع في حين إن مداخليه تمثل 90 % من إيرادات الخزينة في هذه البلدان ، كما تشكل صادراته 95 % من قيمة مجموع صادراته، و 60 – 80 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، كما إن الدول الريعيه هي التي تتولى مداخيل النفط لتوزيعها مركزيا على السكان ،وبالتالي فالاقتصاد ألريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة ، في حين تهتم غالبيته الساحقة في توزيع الريع واستخدامه ، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة في مدى الاستفادة من الريع النفطي لتطوير قاعدتها الانتاجيه ، وهو حكم ايجابي في حال استثمار المداخيل الريعيه في تنويع وتطوير مقدرتها الإنتاجية ، وهو حكم سلبي في حالة عجزها عن تحقيق ذلك وبقائها معتمده على الريع النفطي في تحقيق مداخيلها [4]، ويمكن تقسيم دول العالم حسب درجة اعتمادها على الموارد الريعيه إلى الأتي .

1 – الدول الريعيه : Retrieval states :

ظهر مصطلح ألدولة الريعيه لأول مره في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي عام 1970 ، إذ عرف الدولة الريعيه بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه [5] ، وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعيه أو الدولة الريعيه ، إلا إن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعيه ، وعلى هذا الأساس فالدول الريعيه ، هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعيه الخارجية نسبة تزيد عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام ، لاسيما الدول العربية الخليجية وليبيا والعراق دول ريعيه ، ونلاحظ إن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل ، مما حرمها من فرصه لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة ، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم بالعوائد الريعيه وتوزيعها وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات مما زاد السوق بشكل عام تشوها

انصبت أثاره السلبية على البنية الاقتصادية ، ومن خصائص الدولة الريبعيةِ مايأتي[6]:

أ -ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

ب -ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع ألريعي.

ت -ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية(كالنفط مثلا) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80 %.

ث -الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

إن الخصائص أعلاه تشير إلى أن ألدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لاسيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع ، ناهيك عن حالة الاستبداد بالثروة وتوزيعها للتابعين للسلطة وتزايد الإنفاق الحكومي التفاخري ، وكل ذلك اضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد يواكب تطورات العصر . وبناء على ماسبق يمكن التمييز بين الدولة الريعيه والاقتصاد ألريعي ، فالدولة الريعيه حالة خاصة من الاقتصاد ألريعي ، وهي ألدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتنشغل أقلية من السكان في توليد الريع ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على إفراد المجتمع .

إما الاقتصاد ألريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله (كما هو الحال لجزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية والمناخية) إذن الاقتصاد ألريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي ، وبذلك تكون الدولة الريعيه نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي ، وان الاقتصاد ألريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعيه تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام ، إما أوجه التشابه بين الاقتصاد ألريعي والدولة الريعيه فهي كالآتي[7]:

أ – إن العلاقة بين الاقتصاد ألريعي والدولة الريعيه تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبذلك فان الريع الخارجي وصفا للدولة الريعيه والاقتصاد ألريعي على السواء .

ب – الدولة الريعيه ترتبط بالاقتصاد ألريعي ، إذ إن الأخير عادة ما يولد دولاً ريعيه إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يص ح القول إن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا .

إما أوجه الاختلاف بين الاقتصاد ألريعي والدولة الريعيه فيمكن تحديدها بالاتي .

أ – الاقتصاد ألريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعيه تساهم الأقلية.

ب – عوائد الدخل ألريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد ألريعي في حين إن عوائد الدخل ألريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية .

ج – الدولة الريعيه تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل ألريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لايكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد ألريعي .

د – الاقتصاد ألريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعيه ، بينما الدولة الريعيه وليدة اقتصاد ريعي حتما ، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعيه ك(

عائدات السياحة لبلد معين ، تحويلات العاملين في الخارج ...) .

2 – **الدول شبه الريعيه** :

وهي تلك الدول التي يكون فيها العائد ألريعي الخارجي يتراوح بين 15 % إلى اقل من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي أيا كان مصدره، ويندرج تحت تلك المجموعة اغلب البلدان النامية وعدد كبير من الدول العربية مثل (سورية ، لبنان ، الأردن ، مصر ، اليمن ...) .

3 – **الدول ذات الاقتصادات المنتجة**

إن الدول التي تمتلك اقتصادات متنوعة تشكل القطاعات المنتجة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تعد دول إنتاجية ، وفي هذه الحالة تساهم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي مساهمة فعاله في تحقيق الدخل القومي ، وفي هذه الحالة لا تمثل العائدات الريعيه إلا نسبة ضئيلة من الناتج ، وخير مثال على ذلك الدول الصناعية المتقدمة التي تساهم صادراتها السلعية بنسبة كبيرة في التجارة الدولية .

وتجدر الإشارة هنا إلى إن كل اقتصاد يحتوي على عناصر ريعيه تختلف بمقدار مساهمتها من بلد إلى آخر كما إن الدولة الريعيه قد تتحول إلى دولة شبه ريعيه وبالعكس تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة .

ثانيا: المرض الهولندي : Dutch Disease

كثر الحديث بين الاقتصاديين وصناع القرار في السنوات الأخيرة حول دور وفاعلية الثروة النفطية في تطوير الاقتصادات النفطية، وحقيقة الأمر أن أغلب البحو ث والدراسات تشيد بدور النفط في التنمية الاقتصادية في اغلب البلدان النفطية ومنها الدول العربية ، وهذه الحقيقة لا يختلف عليها اثنان، إذ أن الإيرادات النفطية تمثل مصدر لتوفير العملات الصعبة لتمويل موازنات تلك الدول ، ومن ذا الذي لا يرغب بثروة تمثل هبة من الله يحصل عليها الإنسان دون عناء ؟ لكن الأسئلة المطروحة إذا كنا نستخدم هذه الثروة لتمشية حال اليوم فكيف بالغد ؟ أي ماذا يحصل للبلدان النفطية عند نضوب النفط أو عند اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ؟ كيف حققت بعض البلدان النامية خطوات جريئة في ميدان التطور الصناعي والتقني وهي بالأساس لا تمتلك ثروات طبيعية مثل دول جنوب شرق آسيا ؟ لماذا لم تستخدم الثروة النفطية كدفعة قوية Big Bush لتحقيق تطور صناعي تقني يجعل للبلدان النفطية مساهمة في الصادرات الغير نفطية في السوق العالمي . هذه الأسئلة وغيرها تدور في ذهن الباحث ، تحتاج إلى إجابة أو على الأقل إيضاح لواقع الحال ، لكي نعرف ماذا يجب أن نفعل لتصحيح أخطاء الماضي والتوجه قدما للأمام .

وهذا البحث جاء كمحاولة للإجابة على التساؤلات في هذا المجال ، من خلال التطرق إلى المفهوم ، والجذور التاريخية ، والأسباب والآثار للمرض الهولندي .

1- مفهوم المرض الهولندي:

إن مصطلح المرض الهولندي[i] يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية ، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 – 1950 ، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي ، ولكن

دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي . وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عاما بالضبط ، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة " الأيكونومست " البريطانية في 26 / 11 /1977[8] .

يقول البروفسور (جوزيف ستيغلز) الحائز على جائزة نوبل ،" بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة ، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة[9].

ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا ، مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن ، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي، والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللا تصنيع)، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة . ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء) ، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي[10].

2 - الجذور التاريخية للمرض الهولندي :

قد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية[ii] واضمحلال الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما ، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر ، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعية من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب ، ألماس ، النحاس ،اليورانيوم ، البوكسايت) ، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (ألبن ، الشاي ، الكاكاو ، السكر ، ...) والمعنى العام للمرض الهولندي ينصرف إلى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية ... وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية ... وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تفقد باطراد مزاياها النسبية من جهة ، ولا تكاد تصمد للمنافسة ألسعريه لأسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى .. من هنا يمكن القول أن أعراض المرض الهولندي أصابت أسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمرات اسبانيا في أمريكا اللاتينية [11]، وقامت باكتناز مءدن الذهب باعتبار حيازته تعبر عن قوة

الدولة وبأسها انطلاقا من الأفكار الماركنتالية ، وتركت مجال التطور الإنتاجي الذي شهدته أوربا أبان الثورة الصناعية . وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس .

وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز والذي نسبوا إليها ظاهرة المرض الهولندي بشكل خاص .

وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها . ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الأوربية حاولت تشخيص أعراض المرض واستطاعت بصورة أو بأخرى أن تتعامل مع عوارضه وعلاجها[12].

كذلك ظهرت تلك الأعراض في أفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبته الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكاربونية وخاصة في إقليم (دلتا نهر النيجر) وكان اندفاع ذلك البلد للحصول على الموارد النفطية أدت إلى ظهور أعراض المرض الهولندي دون استيعاب تلك الثروات لبناء نشاط إنتاجي حديث[13] .

وفي العقود الأربعة الأخيرة حصلت ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصادات العربية وخصوصا البلدان النفطية الخليجية وفي العراق تحديدا ، إذ أن هذه البلدان لم تفلح في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية متقدمة مثلما أفلحت في الإنفاق الاستهلاكي المظهري ، أما العراق فحالته خاصة فهو لم يصب بأعراض المرض الهولندي فحسب بل هناك مضاعفات كبيرة لهذا المرض تتمثل بهدر الثروة دون الاستفادة منها في خدمة الإنسان العراقي أو في تطوير البنية الاقتصادية.

3- الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي :

إن الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أو زراعية تضفي على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه (بالطابع ألريعي) وهذه الصفة تدر أموالا عن استمرائها فإنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج ، وهذه تشكل جميعها مقومات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان ، وسوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي وكما يأتي:

* الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي [14]:-

ا – اكتشاف مفاجيء لمورد اقتصادي هام.

ب– زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدي الرئيسي.

ج– ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجيء.

د– تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

* العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

أ –فشل السياسات الاقتصادية

في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية ، لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية ، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية ، لم توجه الموارد النفطية

والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شانها أحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان ، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار م ن الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي ، ألا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية ، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية ، ويبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض بأعبائه متكلاً على العوائد ألريعية ، وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام، إن توفر احتياجات التنمية التمويلية تعد الأساس في التطور الاقتصادي، لذا يجب ربط تقدير احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد ما يجب تخصيصه لسلع الاستهلاك وسلع الاستثمار .

أو يمكن تقدير التخصيصات التمويلية عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية من الاستثمار المطلوب [15] . ألا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شحه الموارد الممولة لعملية التنمية .

ب -الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة .

إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية ، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب ، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبداديةِ ، حيث يتم الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة ((كما حدث في كثير من الدول النامية ومنها العراق في الحقبة الماضية)) . إن الدكتاتورية والانفراد بالقرار وغياب المحاسبة الجماهيرية تمثل قمة الفساد .

ولذلك في ظل الأنظمة الشمولية نلاحظ أن الموارد المتأتية من الثروات في قبضة السلطة الحاكمة، وعادة ما تستغل في الإنفاق الترفي وبناء القصور والهبات للآخرين مع حرمان الشعب ، أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية . كذلك تستغل تلك الثروات من قبل السلطات المستبدة في فتح حسابات للرؤساء والوزراء والجنرالات في المصارف الأجنبية مع تقلص حظوظ مواطنيهم من مقدرات بلادهم ، وهذا يولد مشاعر السخط بين المهمشين اقتصادياً والمنبوذين اجتماعيا ، ومن ثم لا تجد احتكارات الثروة في تلك الأقطار طريقا إلا المزيد من إجراءات القمع الدكتاتوري لإبقاء الوضع على حاله .

وهذا الوضع في هذا البلد أو ذاك من البلدان النامية يضعها على متن عجلة من النار (كما يقول شكسبير) يدور في قطرها الملتهب مواطنوه وإمكاناته وآفاق مستقبله على السواء [16] .

ج -ضعف المبادرة والاتكال عل الدولة .

إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية ، وظهور حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية ، وحالة الاسترخاء والركون إلى الترف والراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع وبعد منتصف القرن العشرين وظهور

حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا .

ولذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن ... وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك الدول لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم . بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة التراجيدية انقلبت المعادلة ، إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، ومن خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر إلى ما تجود به أيدي المسئولين . إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي . إن الدولة هي مهمتها توفير الخدمات العامة للمجتمع ، لكن على أفراد المجتمع أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم الشخصية من خلال الاضطلاع بمسؤولياتهم والمساهمة الفعالة والعمل المنتج .

4- الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي

إن تدفق الإيرادات الريعية أو ما يطلق عليه أحيانا بالدخول القدرية **Windfalls** خلال فترة الازدهار يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي، ولإيضاح آثار ذلك المرض يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى، قطاع تصدير مزدهر(كالنفط مثلا)، وقطاع تصدير تقليدي(كالصناعة مثلا)،و قطاع السلع المحلية، ويمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما : أثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق(انظر الشكل 1) . وسيتم التطرق لتلك الآثار لإيضاح كيفية حدوث المرض الهولندي، كما يأتي :-

أ -أثر انتقال الموارد **Transportation Effect Resources**:-

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة وعليه فإن عند ازدهار أحد القطاعات وليكن قطاع النفط بفعل الإيرادات الريعية أو الدخول القدرية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر ، مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر **Booming sector**[17] .

ب - أثر الإنفاق **Expenditure Effect**:-

إن ازدياد عوائد القطاع ألريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (غير المتاجر بها **Nontraded Goods**) ، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية [18]، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة ، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع الغير متاجر

بها) تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية ، ففاقم وضع قطاع سلع التجارة (السلع المتاجر بها دوليا Traded Goods) غير المزدهرة أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي [19]، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة إنتاج السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة إلى السلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينقل التأثير سلبا على الميزان التجاري

وتبقى الإشارة إلى أن زيادة تدفق الإيرادات الريعية تحسن من وضع الدولة الريعية أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عند تراجع تدفقات الإيرادات الريعية لتعويض تراجع تلك التدفقات أملا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد ، وبمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون وخدمتها مما يدفعها إلى إعادة جدولة ديونها ويجعلها تنخرط في برامج التكييف الاقتصادي الموجه من قبل مؤسسات التمويل الدولية [20].

الشكل (1) مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي **Dutch Disease** .

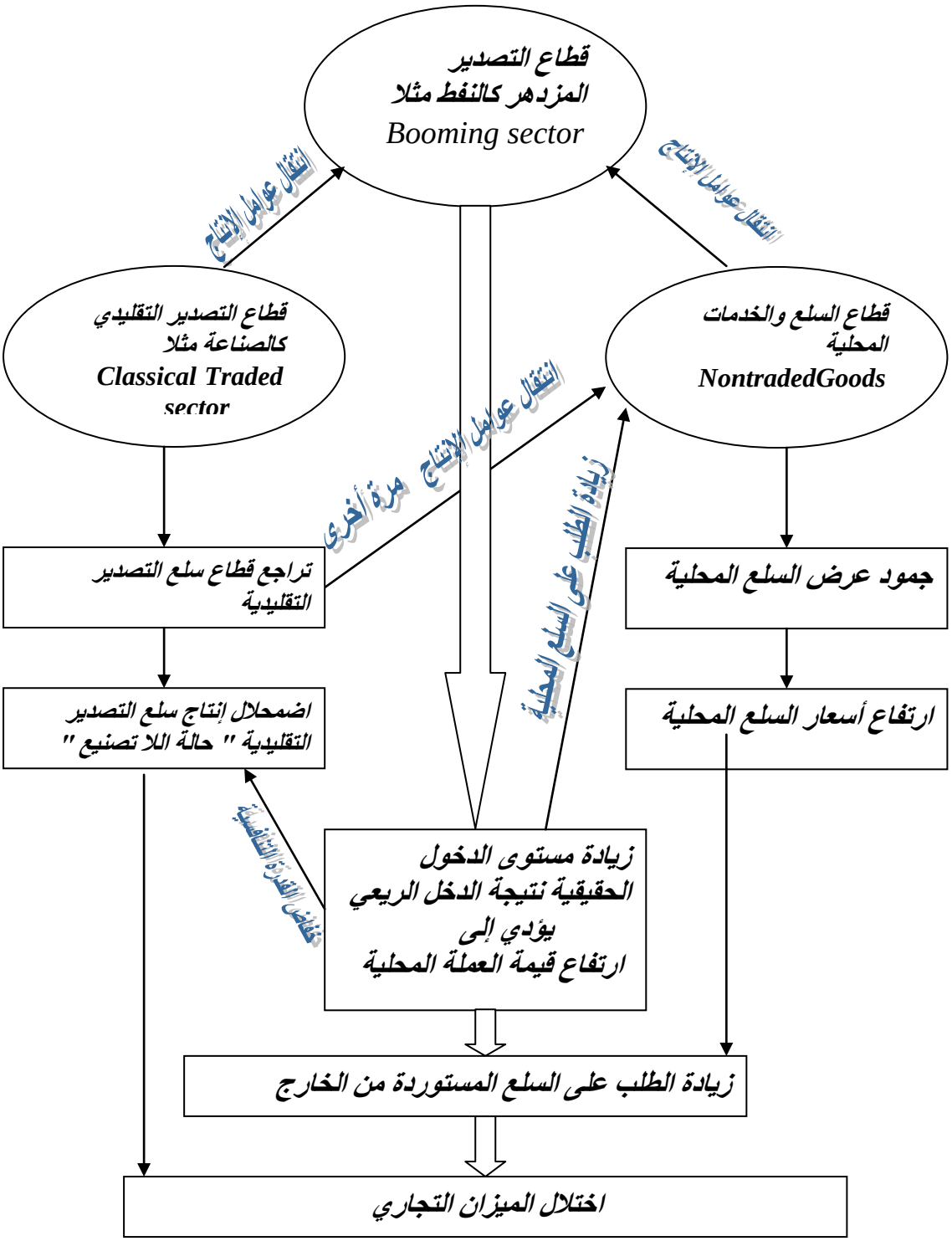

المصدر : من إعداد الباحث:

المبحث الثاني

تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاحه في العراق

يتناول هذا المبحث تتبع آثار المرض الهولندي في العراق من خلال دراسة وتحليل مسيرة نمو وتطور هيكل الاقتصاد العراقي خلال المدة (1988 – 2006) . وقد تأثر البلد خلال المدة المدروسة ببوادر الإصابة بأعراض المرض الهولندي كنتيجة لتدفق الإيرادات الريعية وعدم انعكاس تلك الإيرادات على تطور الاقتصاد العراقي، للحد الذي جعلها تشبه عملية الدلو المثقوب بعدم الاستفادة من تلك الموارد السخية وتوجيهها بالصورة المطلوبة ، بسبب السياسات السابقة المتخبطة التي أنفقت تلك الأموال، أما في مجال الاستهلاك الترفي وبناء القصور ، أو بالتسليح كوقود للحرب ، وهذا يعكس تغلب النزعات السلطوية الطائشة على روح البناء والتعمير وخدمة الإنسان ونتيجة لهذه الأوضاع فإن الاقتصاد العراقي لم يصب بأعراض المرض الهولندي فحسب بل كانت هناك مضاعفات كبيرة ، جعلت منه ينوء بثقل المشكلة المتشعبة والذي يتطلب وضع برنامج إصلاحي خاص بالعراق بعيد عن التوجهات السياسية ، بحيث تكون له بداية وخطوات مدروسة ودقيقة للوصول إلى الأهداف على أن يكون ذلك البرنامج خاضعا للمتابعة والتقييم وبهدف تحديد مدى تأثير تلك الظاهرة يجب تتبع عوارض الإصابة خلال المدة السابقة وتحديدها ومن ثم اقتفاء توابع تلك الظاهرة خاصة في مجال معدل التبادل الداخلي وفي مجال التركيبة الهيكلية المكونة للناتج المحلي وكان للبحث قصب السبق في تناول تلك المشكلة بالتشخيص والتحليل والاستنتاج استنادا إلى الأسس النظرية في هذا المجال .

أولا : تتبع أثار المرض الهولندي وتشخيصه في العراق

1- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي :

في هذه الفقرة سنتطرق إلى هيكل القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي وهي قطاع التعدين والاستخراج وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والقطاعات الخدمية للمدة (1988 – 2006) كما في الجدول (1) ويتضح أن قطاع الاستخراج بلغ 18.2% من الناتج المحلي عام 1988 ، ثم انخفض بشكل للمدة (1991 – 1996) عند فرض الحصار الاقتصادي على العراق إذ وصلت النسبة إلى أقل من 1% من الناتج المحلي ولكن بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام 1996 ، كان هناك ارتفاع مفاجئ لنسبة قطاع الاستخراج النفطي

تجاوز 100% من الناتج المحلي وأستمر على هذا الحال بتذبذب حتى وصلت إلى 64.1% عام 2006 وبلغ معدل النمو ألأسي 0.28% خلال المدة المدروسة . أما نسب الصناعة التحويلية إلى GDP فبلغت 13.2% عام 1988 وأخذت بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت 8.12% عام 1996 ولكن بعد هذا العام لاسيما بعد استئناف تصدير النفط انخفضت إلى 1.02 % عام 1997 واستمرت تلك النسبة على نفس وتيرة الانخفاض تقريبا حتى بلغت 1.59 % عام 2006 وكان معدل النمو ألأسي سالبا إذ بلغ – 0.13 % . أما نسبة القطاع الزراعي إلى GDP فبلغت 14.1 % عام 1988 ، ولكن بعد فرض الحصار الاقتصادي نهاية عام 1990 ازدادت نسبة هذا القطاع في الناتج فتراوحت بين 29.4 % 34.36 –% للمدة 1991 – 1996 نظرا للحاجة الماسة لتوفير الغذاء في ظل ظروف الحصار القاسية ومحاولة سد الاحتياج من الغذاء وخصوصا الحبوب الإستراتيجية .

ولكن رغم ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج ألا أن الفجوة بقيت قائمة في تلك المدة ، بعدها انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج عام 1997 إلى 13.17 % ثم أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 5.7 % عام 2006 ويرجع الانخفاض إلى الاعتماد على إيرادات النفط في استيراد الاحتياجات الغذائية، وكان معدل النمو ألأسي سالبا بلغ 0.07– % للمدة المدروسة .

أما القطاعات الخدمية فبلغت نسبتها 22.3 % من الناتج المحلي عام 1988 بعدها وصلت إلى 31.4 % وهي أعلى نسبة عام 1991 . وأخذت بالانخفاض المتذبذب حتى بلغت 20 % عام 1998 . ولكن بعد هذا العام انخفضت مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج حتى وصلت إلى أدنى مستوى بلغ 3.01 % عام 2001 . ثم أخذت تلك النسب بالارتفاع قليلا بعد عام 2003 حتى بلغت 12.51 % عام 2006 وكان معدل النمو ألأسي سالبا 0.095 – % للمدة المدروسة .

في الاستعراض السابق لتطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي يتضح بشكل جلي إلى أن هناك علاقة عكسية بين تطور قطاع الاستخراج (النفط) وبين تطور القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص (القطاع الصناعي ، القطاع الزراعي) كما في الأشكال (2 ، 3 ، 4) إذ أن معدل النمو الاسي لقطاع الاستخراج كان موجبا في حين كانت معدلات النموالاسي[iii] لقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات سالبة مما يشير بشكل مؤكد إلى إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي وذلك بسبب تزايد الاعتماد بشكل مفرط على قطاع الاستخراج النفطي والذي يؤدي بما لايقبل الشك إلى تراجع واضح في القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع الصناعة التحويلية وحقيقة الأمر أن الاقتصاد العراقي لا يعاني من الإصابة بالمرض الهولندي فحسب ، ولكن هناك مضاعفات وتداعيات لهذا المرض جعل من القطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة) تتعرض للوأد والاضمحلال ، وحالة كهذه تتطلب إعادة النظر في أولويات إصلاح الاقتصاد العراقي، تتضمن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية المهمة من أجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية .

الجدول (1): يبين الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988 – 2006) .

السنة	نسبة قطاع التعدين والاستخراج[iv] إلى GDP	نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP	نسبة القطاعات الخدمية إلى GDP
1988	18.2	13.2	14.1	22.3
1989	18.5	12.8	15.9	22.3
1990	14.3	8.8	19.8	22.1
1991	0.7	6.2	29.4	31.4
1992	0.4	9.8	36.3	15.6
1993	0.4	7.1	33.2	23.2
199	0.42	8.46	34.76	19.43
1995	0.74	7.76	33.86	21.26
1996	0.42	8.12	34.36	20.38
1997	115.07	1.02	13.17	20.5
1998	86.09	1.08	13.69	20.0
1999	92.77	1.04	8.55	3.26
2000	103.94	1013	6.94	2.37
2001	92.93	1.93	9.47	3.01
2002	85.16	1.83	10.3	3.72
2003	82.56	1.23	10.08	8.47
2004	92.93	1.93	9.7	3.01
2005	63.9	1.45	6.7	12.61
2006	64.1	1.59	5.7	12.51

المصدر : صندوق النقد العربي "ا لحسابات القومية " ، (1988 – 1998) (1994 – 2004) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 .

الشكل(2) تقدير الاتجاه العام لنسبة قطاع الاستخراج من GDP في العراق للمدة(1988–2006) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

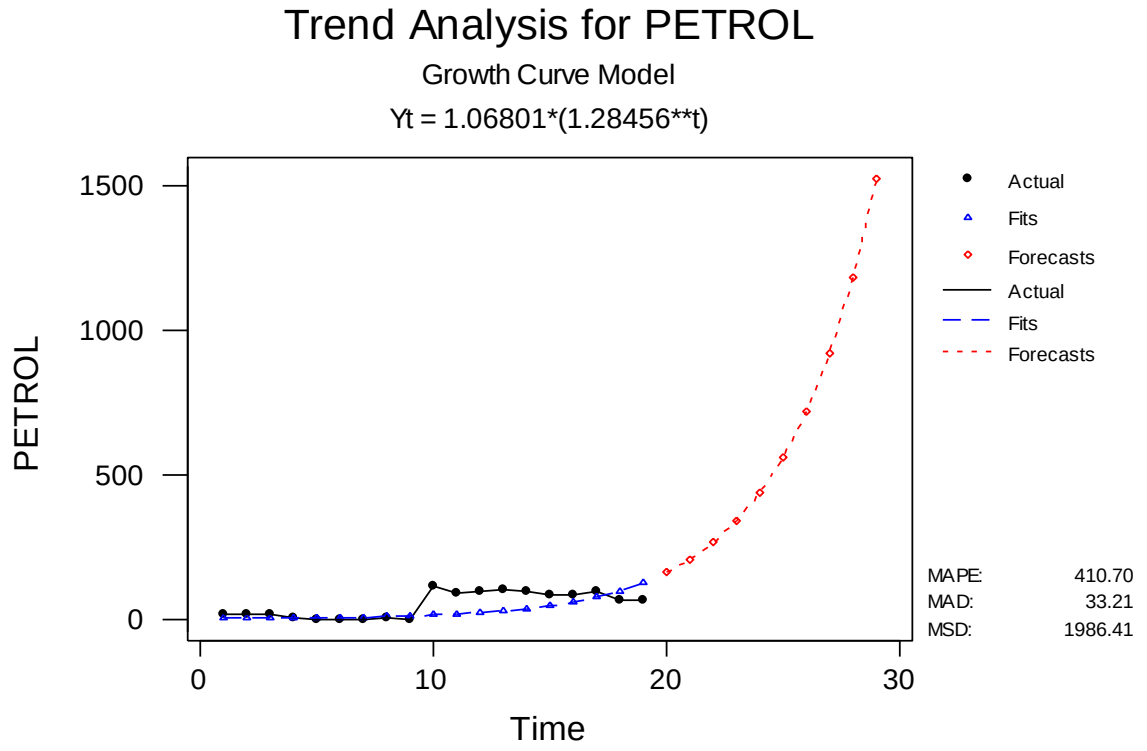

الشكل(3): تقدير الاتجاه العام لنسبة قطاع الصناعة التحويلية من GDP في العراق للمدة(1988–2006) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

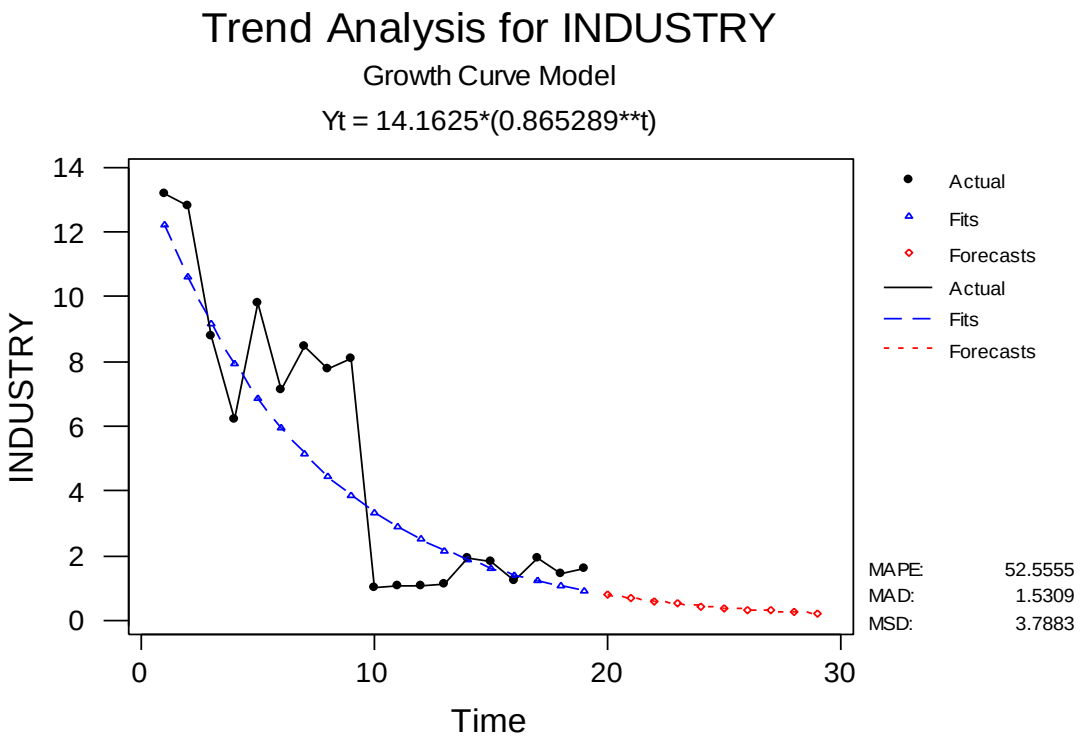

الشكل(4):تقدير الاتجاه العام لنسبة القطاع الزراعي من **GDP** في العراق للمدة(**1988–2006**) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

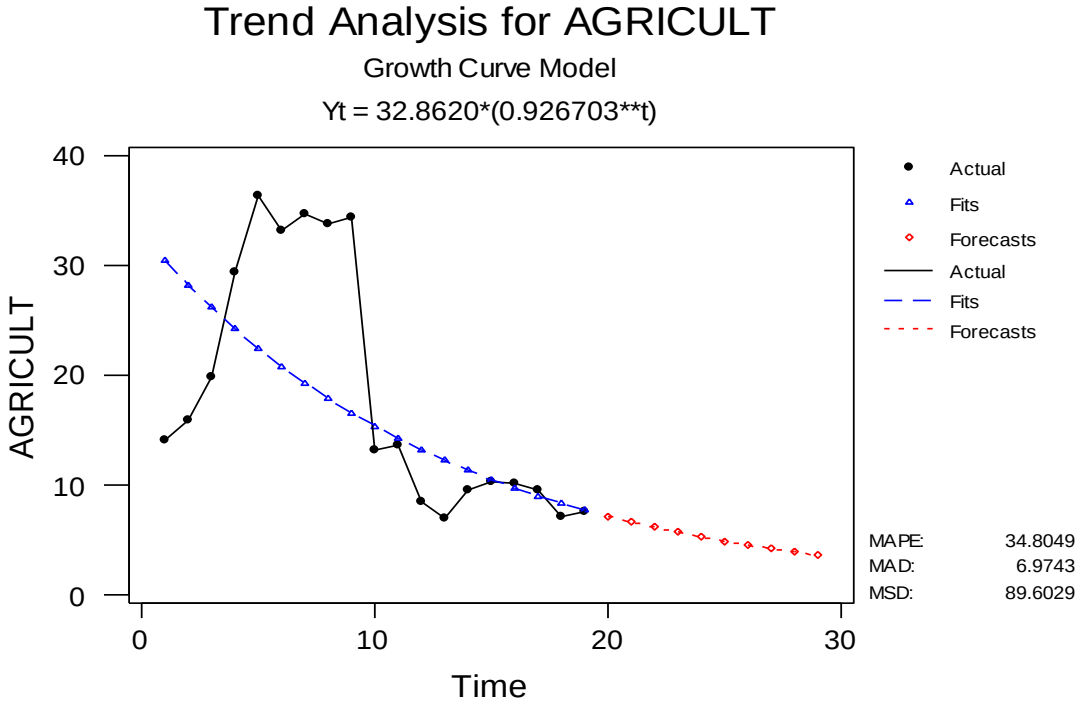

الشكل(5): تقدير الاتجاه العام لنسبة القطاعات الخدمية من **GDP** في العراق للمدة(**1988–2006**) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

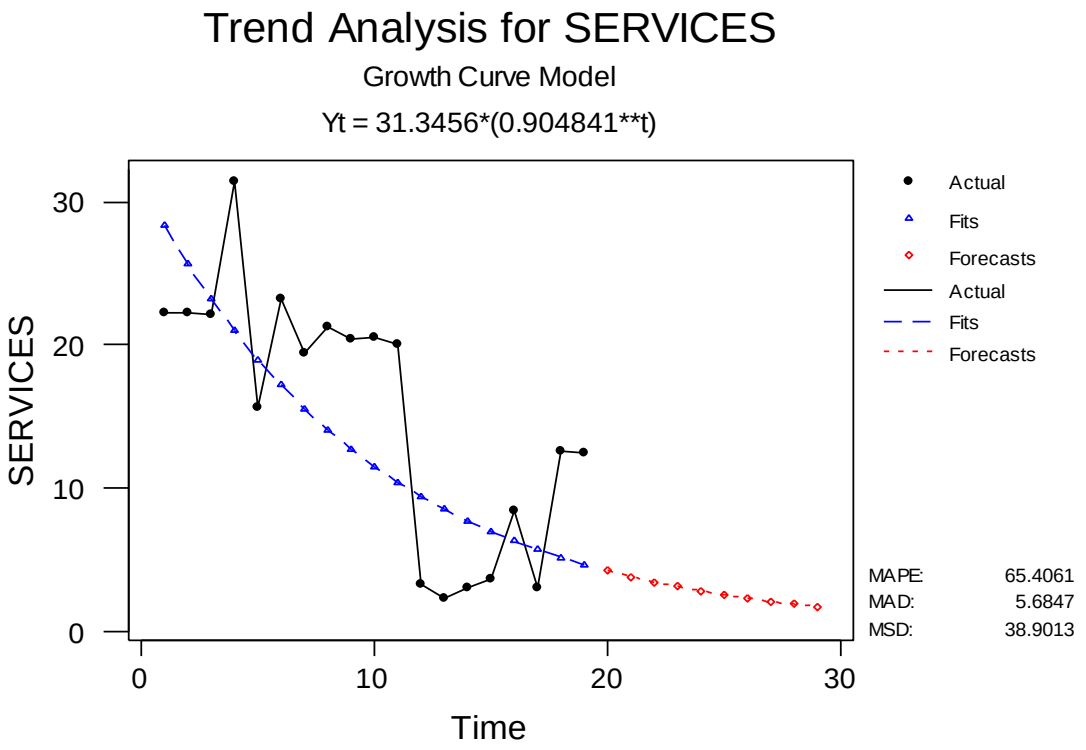

2- تحليل معدل التبادل الداخلي في العراق :

يعد معدل التبادل الداخلي أحد الجوانب المهمة في تتبع آثار المرض الهولندي ، وعند حساب ذلك لأي بلد يواجه الباحث في هذا المجال مصاعب عديدة نركز على أهمها :-

أ -التأكد من ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الأسعار النسبية وذلك لتعذر فصل آثار السياسات النقدية والمالية والصدمات الخارجية في جانبي العرض والطلب عن التأثير في مستوى الأسعار ، أي أن سياسة تقييد الأسعار التي تتبعها العديد من الدول النامية تمثل مشكلة حقيقية أمام تتبع آثار الإصابة بالمرض الهولندي في سياق معدل التبادل الداخلي [21].

ب -صعوبة الفصل بين ما يندرج تحت تسمية سلع التجارة وما يندرج تحت تسمية السلع المحلية عمليا إذ أن صعوبة توزيع القطاعات بين قطاع سلع محلية وبين قطاع سلع تجارية إضافة إلى سياسة التحكم بالأسعار، يؤدي ذلك إلى صعوبة اقتفاء آثار وتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصادات المختلفة[22].

وكمحاولة سباقة من قبل الباحث تم احتساب معدل التبادل الداخلي في العراق وذلك بعد تقسيم مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى أسعار السلع المحلية تمثلت في : إيجار السكن والسلع والخدمات المتنوعة، وأسعار سلع التجارة : اشتملت على المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والأحذية ، إذ تم التركيز على البنود المهمة في حين كانت هناك بنود أخرى للرقم القياسي يمكن أن تندرج تحت كل منهما تم تجاوزها لتلافي حالات الخلط من أجل إعطاء صورة واضحة لمعدل التبادل الداخلي ويشير الجدول (2) إلى احتساب معدل التبادل الداخلي في العراق للمدة 1989 – 2006 ، فالملاحظ أن آثار المرض الهولندي بدت واضحة من ارتفاع معدل التبادل الداخلي للمدة (1989

– 1993) مما يشير إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ونظرا لمحدودية عرض السلع المحلية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية .

إذ زاد الإنفاق على السلع والخدمات المتنوعة إضافة إلى زيادة الطلب على السكن أما المدة من (1993 – 1997) ، فتعد من أصعب فترات الحصار التي مر بها الاقتصاد العراقي ، ونظراً لندرة السلع المستوردة وحاجة المجتمع إلى سلع وأجهزة منزلية ومستلزمات أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها بشكل منقطع النظير ، مما يجعل معدل التبادل الداخلي يجسد خلال هذه المدة ما يمكن تسميته بتناقض المؤشرات الداخلية والخارجية ويؤدي إلى تراجع معدل التبادل الداخلي لصالح سلع التجارة خلافا للمفهوم النظري للمرض الهولندي ويمكن أن يعزى ذلك التناقض إلى مجموعة من الاعتبارات التي تؤكدها أدبيات المرض الهولندي ، فمن جانب أدت سياسة التقييد والتحكم بالأسعار ودعم السلع المحلية الأساسية وتحديد أسعار السلع والخدمات إلى تخفيض أثر ارتفاع الأسعار المحلية إلى حد ما (بالرغم من أن التضخم خلال تلك المدة وصل إلى مستويات غير مسبوقة) .

كما أن البنية التحتية لجانب العرض تعرضت إلى شلل شبه تام في إنتاج السلع المحلية إضافة إلى السياسة النقدية التوسعية لتمويل العجز أدى ذلك كله إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة ، ناهيك عن التضخم المستورد ولاشك أن محصلة ذلك كله لا يعطي مؤشر معدل التبادل الداخلي إيضاح لأثر المرض الهولندي بالرغم من إن كل الدلائل تشير إلى وجود مضاعفات لهذا المرض ومما يؤكد ذلك القول أنه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ظهرت إلى الأفق آثار المرض الهولندي وذلك بتغير معدل التبادل الداخلي في العراق لصالح السلع المحلية ، وللمدة من (1998 – 2006) مما يشير إلى أن آلية عمل المرض الهولندي ظهرت بشكل واضح على معدل التبادل الداخلي الذي أتخذ اتجاها تصاعدياً وذلك بفعل زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي ارتفاع أسعارها وبالمقابل توفر بعض السلع التجارية في البطاقة التموينية وبنود الاتفاق الأخرى على توفير السلع المدنية ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة مما وفر غطاء لتوفير الاحتياجات الإنسانية المستوردة من عائدات النفط ، ناهيك عن غياب سياسة احلالية واضحة وسياسة صادرات غير نفطية وجميع ذلك يعد عامل محوري في ظهور النتائج السابقة التي تكرس حالة الإصابة بالمرض الهولندي.

ولعله من نافلة القول أن يشار إلى أن مدة تتبع آثار للمرض الهولندي (1989 – 2006) كانت غير مستقرة كونها مدة تلت حرب طويلة (الحرب العراقية الإيرانية) ومنذ بدايتها حتى نهايتها شهدت حروب كثيرة أخرى إضافة إلى الحصار الاقتصادي فهذه المدة تأثرت بالسياسات الحكومية المتخبطة والتي تحكمت بأغلب بنود الإنفاق ووجهتها نحو الاستهلاك العام غير المنتج إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري ، الأمر الذي وجه الدفة بشكل واضح نحو القطاع المحلي .

أما معدل التبادل الداخلي المحسوب فيشير في بداية السلسلة الزمنية (1989 – 1992) ونهايتها (1998 – 2006) إلى ارتفاع

معدل التبادل الداخلي ويؤكد تأثير العوائد النفطية على ذلك المعدل بشكل واضح .

أما المدة (1993 – 1997) فهي تشير إلى اشتداد آثار الحصار الاقتصادي وانعدام الإيرادات النفطية بسبب الحظر (ماعدا حالات التهريب) والذي انعكس على معدل انخفاض التبادل الداخلي لصالح سلع التجارة . وخلاصة كل الدلائل المذكورة أعلاه تشير بشكل لا يقبل الشك بإصابة العراق بأعراض المرض الهولندي ومضاعفاته .

الجدول (2): معدل التبادل الداخلي في العراق

(100 = 1993)

السنة	الأرقام القياسية للأسعار		معدل التبادل التجاري الداخلي (1) / (2)
	السلع المحلية * (1)	سلع التجارة ** (2)	
1989	33.0	2.9	11.37
1990	44.4	5.1	8.70
1991	41.95	15.1	2.77
1992	57.05	29.2	1.95
1993	100.0	100.0	1.00
1994	421.5	588.3	0.71
1995	1547.0	2513.5	0.61
1996	1782.5	2027.2	0.88
1997	2242.8	2452.6	0.91
1998	2987.9	2530.1	1.18
1999	3947.7	2620.1	1.50
2000	4943.1	2572.5	1.92
2001	6694.8	2667.8	2.50
2002	9609.2	2815.5	3.41
2003	12893.9	2982.1	4.32

2004	20536.7	2962.2	6.93
2005	30492.7	3401.3	8.96
2006	42288.1	4264.4	9.91

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء"الأرقام القياسية"2007 .

(*) الرقم القياسي لأسعار السكن (الإيجار) ، والسلع والخدمات المتنوعة .

(**) الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والأحذية .

ثانيا: مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي لعلاج المرض الهولندي في العراق.

يميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع، فالأول ناشئ من نشاط إنتاجي جار وليد العمل والمبادرة والمخاطرة ، في حين أن الثاني عائد لموارد ريعية ناضبة يساعد في خلق ثروة من نشاط غير إنتاجي أي أنه يوفر مداخيل للسكان دون مشاركتهم في النشاط الإنتاجي .

فالاقتصاد ألريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة ، في حين تهتم غالبيته الساحقة في توزيع الريع واستخدامه ، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة التي أظهرتها في الاستفادة من العوائد النفطية لتطوير قاعدتها الإنتاجية وهو حكم إيجابي في حال أتاحت المداخيل الريعية استغلال فرصة تنويع وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وهو سلبي حين تكون عاجزة عن ذلك وبقيت مرتهنة بالكامل في تحقيق مداخيلها لاستمرار تدفق الريع النفطي .

ولذا يجب تقييم أثر العوائد الريعية على التنمية الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل المنظور وفي الأجل الطويل وأشارت نتائج بحثنا التقييمية بهذا الصدد إلى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع نسبة قطاع الاستخراج (وخاصة النفط) وبين انكماش واضمحلال الأنشطة الإنتاجية (خاصة الصناعة والزراعة) ، كذلك أتضح أن معدل التبادل الداخلي يميل نحو قطاع السلع المحلية خاصة عند ازدهار صادرات قطاع الاستخراج النفطي ويحدث العكس عند انخفاض صادراته وحالة كهذه تعبر بشكل واضح عن أعراض ومضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي .

لذا يقترح الباحث مجموعة تصورات للإصلاح الاقتصادي بهذا الشأن للوقاية ومعالجة الإصابة بهذا المرض والذي تعد ضرورة قصوى لتحقيق الإصلاح الشامل وكما يلي:-

١. تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز عل ى القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة ، محطات مياه ، شبكات الطرق ، المؤسسات التعليمية والصحية ... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة .

٢. تحسين وتطوير بيئة الأعمال لزيادة الصادرات غير النفطية وتوفير الحماية للقطاعات المتأثرة خاصة قطاع الصادرات التقليدية (الصناعة والزراعة) وتحويل الاقتصاد من أحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع الإنتاج والصادرات [23] .

٣. الاحتفاظ باحتياطيات جيدة من العملة الصعبة لحماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار قصيرة المدى ، بحيث لا تؤدي تلك الاحتياطات إلى التضخم وأن يتم التصرف بتلك الثروة بعقلانية وبما يحقق متطلبات الاستقرار الاقتصادي .

٤. زيادة إنتاجية القطاعات غير التجارية عن طريق الخصخصة أو إعادة الهيكلة والاهتمام بتدريب القوى العاملة بهذه القطاعات لزيادة مهارتها .

٥. تعقيم ازدهار الإيرادات لتخفيض أثر الإنفاق وتحقيق استقرار تدفق الإيرادات عن طريق توزيعها زمنياً عند حصولها دفعة واحدة أحيانا، أو فرض ضرائب معينة مع الاحتفاظ بجزء منها للأجيال القادمة بعد تحقيق متطلبات التنمية الحالية مثل صندوق المعاشات التقاعدية في النرويج ، وصندوق الاستقرار الروسي وصندوق الأجيال القادمة لدولة الكويت ... الخ.

٦. محاولة تخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية لغرض زيادة القدرة التنافسية للصادرات التقليدية (الصناعة والزراعة) في الأسواق العالمية ، من خلال بيع العملية المحلية مقابل العملات الأجنبية باستخدام الاحتياطي النقدي .

7- إصلاح السياسات الضريبية لكي تأخذ دورها في تمويل ميزانية الدولة بدل من الاعتما د على الريع الخارجي، على إن يكون ذلك متماشياً مع نمو القطاعات المنتجة، وتطبيق شعار الدول الصناعية في نهضتها الأولى (لاضريبة بدون مشاركة) ليصبح (لامشاركة بدون ضريبة).

من كل ما سبق نلتمس علاجاً ناجحاً للشفاء من المرض الهولندي بكل عواقبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... هذا العلاج الإصلاحي أعلاه تلخصه عبارة واحدة هي : العمل ... الإنتاج ... الاستثمار في تطوير قدرات البشر هذا هو السبيل الوحيد لتحويل هبات السماء وحظوظ الشعوب من مواردها الطبيعية وعطاياها السخية ... إلى إمكانات وأرصدة يتم توظيفها لخدمة هذه الشعوب وبحيث يستخدم هذا التوظيف طاقة العمل وملكات الإبداع الإنساني .. بهذا تدوم نعمة الثروة الطبيعية وتتواصل ثمارها فتشكل بالتالي إضافات ثمينة لا إلى حسابات المصارف في الشرق أو الغرب بل إلى رصيد المجتمعات من التقدم والرفاهية والحضارة .

الاستنتاجات

١ -المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً النفط والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات الأخرى وخصوصاً الصناعة حيث أن الزيادة في الدخل ألريعي يؤدي إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع (الصناعي، الزراعي) في الأسواق العالمية.

٢ -جما إن الاقتصاد العراقي يعتمد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، فأن دور الدولة كان محدوداً وينحصر في تقديم السلع والخدمات العامة والبنية التحتية الاجتماعية دون الاهتمام في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط والذي انعكس في اختلال البنية القطاعية من خلال توسع القطاعات الخدمية والتوزيعية على حساب القطاعات المنتجة.

٣ -اتضح من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي، إن مع ارتفاع نسبة القطاع ألاستخراجي في الناتج تنخفض

مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) ، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي وهذا يمثل أعراض إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير ألاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي .

٤ -تشير نتائج البحث في تتبع آثار المرض الهولندي في العراق إلى أن معدل التبادل الداخلي يميل لصالح السلع المحلية غير التجارية لاسيما عند ارتفاع العوائد النفطية ، ويحصل العكس عند انخفاض تلك العوائد مما يشير إلى حالة لا تقبل الشك في الإصابة بمضاعفات المرض الهولندي ، وهذه النتيجة تعزز النتيجة السابقة .

٥ -يتضح من دراسة القطاعات الرئيسية المكونة لهيكل الناتج أن الاقتصاد العراقي تأثر بالصدمات الخارجية من النسقين الإقليمي والدولي، نتيجة كون الاقتصاد أحادي الجانب معتمد بشكل أساسي على الريع النفطي مما يتطلب تقصي آثار تلك المتغيرات من أجل وضع سياسة اقتصادية تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية وتتكيف مع تقلبات الأوضاع الدولية والظروف الطارئة .

٦ -حملت عوائد النفط الريعيه إلى بلدانها من النمو بعض مظاهره السطحية متمثلة بالمظاهر الاستهلاكية وبقي التخلف الاقتصادي والصناعي سائداً نتيجة لانخفاض مساهمة القطاعات المنتجة في تكوين الدخل القومي.

التوصيات

1. إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد من حدود تقديم السلع والخدمات العامة إلى تطوير قدراتها في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد وتوفير مناخ استثماري يفسح المجال إمام القطاع الخاص للقيام بالدور المأمول منه كرافد أساسي للتنمية وقد يستدعي إعادة تعريف دور الدولة البدء في تفعيل السياسات الضريبية تماشياً مع نمو القطاعات الإنتاجية.

2- نتيجة لإصابة الاقتصاد العراقي بأعراض المرض الهولندي لذا يجب تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة بما يحقق من رفع للقدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية غير الريعية.

3- إن اختلال الهيكل الإنتاجي يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير ألاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي ، وتحقيق توازن في هيكل القطاعات المختلفة من خلال استخدام الثروة النفطية كدفعة قوية لتحقيق التنمية الشاملة .

4- تعد اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط ومنها العراق اقتصادات أحادية الجانب تعتمد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية الحكومية وتوفير مستلزمات عملية التنمية لذا يجب أن تحاول هذه الدول جاهدة بشتى الأساليب للتخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى اقتصاد متعدد الجوانب قادر على مواجهة التحديات المستقبلية عند نضوب النفط أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة .

5- لتجنب آثار ومضاعفات المرض الهولندي يجب تعقيم ازدهار الإيرادات لتقليل أثر الإنفاق ، كإنشاء صناديق للأجيال القادمة ، أو تشجيع الادخار والاستثمار لضمان التطور المستقبلي .

6- نظراً لتقلب أسعار النفط وعدم القدرة للتنبؤ بها ، وأن للعوامل الجيوسياسية دور كبير في تحديد الأسعار .

لذا يجب اختيار السياسات الأنسب والأصلح على المدى البعيد وليس القصير من أجل تخفيف آثار تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد وترسيخ النمو الاقتصادي.

المصادر والهوامش

١ –د.لبيب شقير ، "تاريخ الفكر الاقتصادي" ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد 1986، ص184.

٢ –حسام الدين مصطفى، "التحول إلى الاقتصاد الريعي" ،WWWegytrans.org،ص3.

٣ –خالد عبد الله ، "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" ،الحوار المتمدن ، العدد،86 ، 2002/3/10،ص8.

٤ –البر داغر، " التحولات الاقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الدولية" ،WWW,alarabiya,net

٥ –رياض الخوري ، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية" ، نشرة الإصلاح العربي ، أيلول ، 2008 ،ص22.

٦ –خالد عبد الله، مصدر سابق ، ص8.

٧ –للمزيد انظر: د.حازم الببلاوي،"الدولة الريعية في الوطن العربي" ،المستقبل العربي ،العدد 103،السنة العاشرة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1987،.

8– محمد الخولي " المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات " ، ص 1 . www.arabvol.org

9-Gradain , Newspaper , 18 – 8 – 2007 .

10-Joseph E. Stiglitz , " End start destroys Poverty " , www.Project_Syndicate.org .

11-http: // en. Wikipedia.org / wiki / Dutch Disease .P.2 .

12-Ibid , P. 3 .

١٣ –للمزيد أنظر :– د. البر داغر " معضلة الدولة التوزيعية في الدول النامية " ، www.Arabvol.org .

– محمد سعد هجرس " ماذا فعل العرب بالبترول وماذا فعل البترول بالعرب" ، المنار ، العدد 24 – 25 كانون الأول 1987، ص86.

14- Corden, "Booming sector and Dutch Disease Economics Survey and consolidation " , Oxford Economic Papers , 1984 , P.p. 360.

– كذلك انظر: بارد ر أوين ،"اثر السياسات على المرض الهولندي"،مركز التنمية العالمية،ورقة عمل 91، 7–11– 2006، www. Global development matter.org

١٥ –د. يحيى غني النجار ، د. آمال شلاش " التنمية الاقتصادية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1991 ص 412 .

16– محمد الخولي ، مصدر سابق ، ص2 .

17- Corden & Neary , " Booming sector and Deindustrialization In A Small Open Economy " , Economic Journal , 1982 , P.p. 360 – 361 .

18– كريستين إبراهيم زاده،" المرض الهولندي"،التمويل والتنمية،مجلد40، عدد1، 2003.

19- Corden, Op. .
Cit. , P.p. 359 – 380 .
20- Linn , J. F. & Wetzel D. , " public Finance , Trade and Development : What Have We Learned " , In Tanze (ed) , Fiscal Policy In Open Development Economics , Washington , D.C. IMF , 1990 , P.p. 13 – 14 .
21- Warr , P.G. " Indonesia's Other Dutch Disease : Economic Effects of the Petroleum Boom " , In Neary and Van Wijenbergen (ed) , Natural Resources and the Macro economy . Oxford , Basit , Black Well , 1986 , P.P. 293 – 294 .
22- Hansen , B. , " The Political Economy of Poverty Equity and Growth , Egypt and Turkey " Washington , The World Bank
Oxford University Press , 1991 , P. 527 .
23– أنظر : " هل ستجد روسيا طريقة لعلاج المرض الهولندي ؟ " www.ru4arab.ru .

---

[i] يطلق عليه أحيانا نموذج القطاع المزدهر Booming Sector Model

[ii] تشمل العوائد الريعية: عوائد الموارد الطبيعية الاستخراجية من المعادن والنفط والغاز،أو موارد زراعية ذات قيمة تجارية، وفي الجانب التحليلي لهذا البحث يركز على العوائد الريعية النفطية كون النفط المورد الرئيسي لبعض الأقطار العربية لاسيما العراق.

[iii] نموذج منحنى النمو الاسي: $Y=A*B^t$
Exponential Growth Curve Model
, B= Growth Coefficient
Y = Variable Value , A=Constant
1-B=Growth Rat , t= Time .

[iv] يشكل النفط أكثر من 99% من قطاع التعدين والاستخراج في العراق، ولذلك يستخدم المصطلحان بشكل متبادل على مستوى البحث .